الأيديولوجيا والسياسة الخارجية : الإدارة الأميركية الحالية

د . غسان سلامة

مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً : مقدمة

لم يكن وصول رونالد ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة أمراً عادياً ، نتيجة تنافس بين شخصين ، وحزبين ، تشهده الولايات المتحدة كل أربع سنوات منذ نشأتها . كان أيضاً إنتصاراً لا سابق له لتيار أيديولوجي قوي النبرة ، صدامي ، متشعّب المدارس ، غني بالوسائل ، يسمّى أحياناً « باليمين الجديد » ، أو بتيار « المحافظين الجدد » أو أيضاً « بالتيار القومي الجديد » ، أو بأسماء أخرى ، تدل في كل الأحيان على طابعه الجديد ، وتختلف باختلاف الأولويات ، من مدرسة إلى أخرى . ويسعى هذا المقال تحديداً إلى إعطاء صورة سريعة عن هذا التيار ، متسائلاً عن مدى تأثيره الفعلي على السياسة الخارجية الأميركية ، مع تنويه خاص ببعض قادته الأكثر تأثيراً وببعض المسائل التي يطرحها والتي قد تهم العرب أكثر من غيرها .

يجدر التساؤل بادىء ذي بدء عن أهمية العنصر الأيديولوجي في صياغة السياسة الخارجية . لقد تأثر عدد من الكتّاب جزئياً بالفكر الماركسي لإلغاء دور « البنى الفوقية » والأيديولوجيا منها ، من تفسير مسار الدول . أليس ماركس القائل : « إن الأخلاق والدين وما تبقى من الأيديولوجيا ، كما اشكال الوعي الأخرى ، لا إستقلالية لها وهي لا تتطور . فليس الوعي هو الذي يوجّه الحياة ، بل على العكس ، إن الحياة هي التي توجه الوعي »[(١)] إن الأستنتاج من ذلك أن ليس للأيديولوجيا قوة دفع للمسلك الفردي أو الجماعي ، أصبح أمراً مرفوضاً ، حتى من قبل عدد كبير من المحللين المتأثرين بالفكر الماركسي . ومفيد هنا ، أن نقتطف من دراسة أحد المفكرين الماركسيين تأكيداً لهذا الرفض في قوله : « في الواقع ، قد تتأثر العلاقات الدولية بقدر من التصورات غير العقلانية ، التي بالرغم من عدم صحتها ، تصبح معطى حقيقياً من الواقع . إن هذا عنصر يجب أخذه في الاعتبار في دراسة العلاقات الدولية . فمسلك الناس يرتبط لا بمصلحتهم الموضوعية بل بالفكرة التي كونّوها عن هذه المصلحة »[(٢)] . ويخلص هذا الكاتب إلى تأكيد الدور المستقل الذي يمكن للأيديولوجيا أن تلعبه في صنع القرار السياسي . وتلتقي هذه النتيجة مع

(١) Karl Marx, **Idéologie allemande** (Paris: Editions Sociales, 1972), p.32.

(٢) J.Wiatr, «Sociologie et étude des relations internationales,» **Revue Internationale des Sciences Sociales,** vol.26 (Janvier 1974), no.1, p.125.

خلاصة بحث ميداني أجري حول رجال الأعمال الأميركيين ، تحت إشراف بروس راست ، وفيها « إن أيديولوجيا رجال الأعمال السياسية اوسع بكثير من مجرّد المحافظة على مصالحهم التجارية او تحسينها »(٣) .

إننا نرى بالفعل أن للأيديولوجيا ، تأثيراً قوياً على مسار السياسة الخارجية . وقد يكون اوضح أمثلتها على الاطلاق الشعور القومي الذي يهيمن إلى حد بعيد على تحديد مصالح بلد ما ، وعلى اختيار وسائل الدفاع عنها . إلا أن الشعور بالانتماء إلى دين ما ، أو إلى تصوّر ما عن العالم (الديمقراطيات الغربية ، أو الشيوعية) . قد يلعب في ظروف أخرى الدور نفسه .

غير أن الأيديولوجيا تبقى عنصراً مؤثرا من عناصر . إذ تندر القرارات التي لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الفعلية ، أو الأخطار الممكنة ، أو النتائج الاقتصادية التي قد تنجم عنها . ومن ناحية أخرى ، تلعب هذه العناصر الواقعية دوراً كبيراً (في الغرب) في الفوارق الشاسعة التي نشهدها باستمرار بين البرنامج الانتخابي للمرشح الساعي إلى الرئاسة وبين سياسة الرئيس المنتخب . ورأينا طبعاً أن قدراً من البراغماتية لا بد أن يتغلب على مسلك أي حاكم ولو كان وصل إلى السلطة تحت شعار تغليب أفكار محددة بأي ثمن . لكن للأيديولوجيا ، برغم ذلك ، دور يختلف حجمه وفق سلسلة من المعايير المتداخلة منها ، مدى قدرة قادة الفكر على التأثير والضغط على الرئيس الذي كانوا قد دعموه ، ومدى رغبة هذا الرئيس بالبقاء وفياً لمن انتخبه ، وللأفكار التي ميزته خلال حملته الانتخابية ، ومنها أيضاً ، وهذا أساسي ، مدى مقدرة هذه الأفكار على التلاحم مع الأحوال السياسية العامة(٤) .

هذه الأمور النظرية ، طرحت بحدة منذ انتخاب الرئيس الأميركي الحالي . لقد ركزّت الصحف الأميركية تباعاً على عنصرين متناقضين في شخصيته . في مرحلة أولى كان التركيز مستمراً على أفكاره المتطرفة في أكثر من مجال من معارضته الجذرية لتحرر المرأة إلى تأييده لعودة العلاقات مع تايوان ، من رغبته بوقف أصناف المساعدات الحكومية إلى الفقراء والمعدمين في الولايات المتحدة ، إلى مطالبته برفع التحدي السوفياتي من خلال سياسة تسلّح جبارة . ثم رأينا الصحف نفسها ، بعد اختياره ممثلاً لحزبه الجمهوري في المعركة الرئاسية ، ومع تصاعد إمكانيات فوزه ، ومن ثم بعد فوزه الفعلي ، تعلمنا أنه وراء هذا الكلام القاسي ، المتطرف ، الجامد أحياناً في جوهره المحافظ، هناك إنسان براغماتي قادر على التأقلم مع ظروف مختلفة، وعلى تبني سياسات منفتحة وجديدة . وقد أشار هؤلاء مرارا إلى موقعه كحاكم لولاية كاليفورنيا ، خلال ثماني سنوات ، كما إلى إنتقاله من الحزب الديمقراطي للحزب الجمهوري ، كما إلى إستمالته لكامل الحزب الجمهوري لا لجناحه الأيمن فحسب كأمثلة على مقدراته كرجل دولة واقعي .

قد يكون حل هذا التناقض في الخروج الواضح من مسألة الفرد الواحد ومدى تأثيره ولو كان كبيراً ، على مجرى الأمور . لقد توصلت الدراسة التي أشرنا إليها أعلاه عن أيديولوجيا رجال

---

(٣) B. Russett and E. Hanson, **Interest and Ideology: The Foreign Policy Beliefs of American Businessmen** (San Francisco: Freeman, 1975), p.253.

(٤) كتب فيليب غيالين إفتتاحية في : **الواشنطن بوست** ، ١٩/٣/١٩٨١ ، يقول فيها مثلا : « عندما يُترك لنفسه ، يظهر الرئيس ريغان نوعا من الامانة المتشنجة لجزء كبير من تفكيره السابق ، دون اهتمام بما قد يكون جديدا ومختلفا في الحرب الباردة الحالية » .

(٥) Russett and Hanson, **Interest and Ideology: The Foreign Policy Beliefs of American Businessmen** ,p.257

الأعمال الأميركيين إلى أمر نعتقد أنه صحيح ، بالنظر إلى التاريخ الذي جرى فيه الاستقصاء نفسه (١٩٧٤) . تقول الدراسة : « إن الأيديولوجيا قابلة للتغيّر ، خصوصاً في المدى القصير، أكثر بكثير من المصلحة الاقتصادية . وبالفعل لقد تغيرت معتقدات عدد كبير من الأميركيين خلال الفترة الأخيرة ، في الجماهير كما في النخب . لقد ضعف الشعور بوجود خطر خارجي ، كما أن الحماس لسياسة خارجية ، نشطة وتدخلية قد ضعف » . هذه النتائج تعبّر برأينا بوضوح عن مرحلة ما بعد فيتنام مباشرة . كما أنها تعبّر عن حذر إزاء سياسة الثنائي نيكسون ـ كيسنجر النشطة على الصعيد الخارجي ، بعد أزمة ووترغيت التي ألقت ظلال الشك على كل أعمال الادارة تلك . ولكن نظرة أولى على ما يكتب اليوم في الولايات المتحدة ، على ظروف إنتخاب ريغان واختيار الأغلبية الجديدة في مجلس الشيوخ كفيلة بأن تؤكد لنا بأن نتيجة هذه الدراسة في جملتها الأولى (سرعة تغيّر الاتجاهات الأيديولوجية) صحيحة لدرجة أن وصفها ذاته للمنحى الأساسي في الرأي العام إزاء سياسة واشنطن الخارجية ، قد تغيّر جذرياً بعد ذلك بأقل من ست سنوات .

لقد وصل رونالد ريغان إلى الرئاسة في ظروف متميزة . من الصعب الاشارة هنا إلى مجمل التحديات الخارجية التي كانت واشنطن تواجهها بينما المعركة الرئاسية في أوجها . ولعلنا نحسن بالتذكير ببعضها . لقد شعر عدد متزايد من الأميركيين مثلاً أن حلفاء واشنطن يستفيدون من حمايتها النووية لها إزاء الاتحاد السوفياتي لكي يحسنّوا من أوضاعهم الاقتصادية ، ولو على حساب الولايات المتحدة نفسها . ولا شك أن نمو الاقتصادين الياباني والألماني ، وهما الأكثر تحرراً من الواجبات العسكرية ، ومن ثم معارضة طوكيو وبون وعدد كبير من العواصم الغربية الأخرى لرفع ميزانيتها العسكرية كان له أشد الأثر في واشنطن ، خصوصاً بعدما بدأ عدد من هؤلاء يتخذون مواقف ديبلوماسية مستقلة جداً في مجال السياسة الخارجية[٦] .

من ناحية أخرى ، تصاعد الشعور في الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفياتي قد استفاد إلى حد كبير من مرحلة الانفراج لبناء ترسانة عسكرية تقليدية ونووية أصبحت تنافس قوة الولايات المتحدة إن لم تكن فعلياً قد فاقتها . إن هذا الشعور ، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية ، بأن الولايات المتحدة لم تعد القوة العسكرية العالمية الأولى ، وبأن المخاطب السوفياتي قد أحسن إستعمال الانفراج لمصلحته ، هيمن هو الآخر على السنوات الأخيرة[٧] .

---

(٦) كتب نورمان بودورتز مثلا في آذار / مارس ١٩٨٠ : « لقد اظهر مزارعو ولاية أيوا مقدرتهم على النظر إلى ما هو أبعد من مصالحهم الاقتصادية [الاشارة إلى دعمهم لقرار واشنطن حظر مبيع الحبوب للاتحاد السوفياتي بعد أزمة افغانستان] ، لكن الفرنسيين والألمان واليابانيين يبدون وكأنهم قصروا اهتمامهم على تموين مصانعهم بالمواد الأولية » . أنظر : Norman Padhoretz, «The Present Danger,» **Commentary**, vol.69 (March 1980), no.3, pp.27- 40.

لكن كلاما قاسيا من هذا النوع ، كان واسع الانتشار خلال سنة ١٩٨٠ خصوصا ولقد أخذت واشنطن على الأوروبيين عددا متزايدا من المواقف ضعف الحماس لتمركز قواعد الصواريخ المتوسطة المدى ، عدم تنفيذ قرار حلف شمال الأطلسي (١٩٧٧) برفع ميزانية الدفاع بنسبة ٣ بالمائة سنويا ، التردد في مقاطعة إيران إقتصاديا ، وفي فرض عقوبات فعلية على الاتحاد السوفياتي ، محاولة طرح بديل أوروبي لمعاهدة كمب ديفيد في سبيل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ... ناهيك عن انتقاداتهم ، التي أصبحت علنية بشكل متزايد لما رأوه من « ضعف » القيادة الاميركية « وتناقضاتها » .

(٧) ليس المجال هنا ، لتفصيل الحملة الواسعة التى شنت على « الانفراج » في الولايات المتحدة خلال =

ثم هناك باقي الكون . لقد توالت التحديات الواحد تلو الآخر ، دون الشعور بأن واشنطن قادرة على مواجهتها . ويمكن على الأرجح إعتبار ١٩٧٣ سنة البدء في تصاعد الشعور بأن الولايات المتحدة تفقد تدريجياً دورها كقوة عالمية مرهوبة الجانب . فقد برز دور أوبك ، واستطاع العرب إحراز نصف نصر على إسرائيل واستعمال نفطهم في المعركة ضدها . ثم حدثت تحولات خطيرة في أفريقيا ساهم فيها الجار الكوبي الضعيف بحزم بينما كانت واشنطن مكبلة الأيدي (موزامبيق ، أنغولا ، إثيوبيا الخ ...) . ووصلت « الموس إلى الذقن » عندما بدأت « العدوى الكوبية » تنتشر على مدخل الولايات المتحدة الجنوبي في نيكاراغوا ثم في السالفادور وكوستاريكا . غير أن الطاقة الكبرى كانت ، مرة أخرى ، في جزئنا نحن من العالم . ففي مطلع سنة ١٩٧٩ غادر شاه إيران طهران دون رجعة وفي نهاية السنة ذاتها دخل ٨٠ ألفاً من الجنود السوفيات أفغانستان . وفي الحالتين أصيب النفوذ الأميركي في العالم بضربة بدا غير راغب ، أو غير قادر ، على الرد عليها .

لقد ترافقت هذه الأزمات الخارجية مع تطورات داخلية سلبية ليس المجال هنا لتعدادها . فلنكتفي فقط بالقول أنه في السنوات الأخيرة بدأت الولايات المتحدة تماثل دول أوروبا الغربية في الوصمتين الأساسيتين اللتين تسقط بسببهما الحكومات على التوالي (فاليري جيسكار ديستان أحدهم لا آخرهم) : التضخم الذي قفز فوق الـ ١١ بالمائة للمرة الأولى في التاريخ الأميركي ، والبطالة التي أصبحت توازي أسوأ المعدلات الأوروبية .

لقد عرض بحث آخر في هذا العدد محاولات الرئيس السابق كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) الرد على هذه التحديات ، وفشله إلى حد كبير فيها . وإن اكتفينا بالسنة الأخيرة فحسب ، فالأمثلة عديدة . الرئيس يعترف بعدم تمكن الحكومة من السيطرة على موجة التضخم (٣٠/١/٨٠) ، الحملة العسكرية لتحرير الرهائن في سفارة طهران تفشل ووزير الخارجية يستقيل معترضاً على مشروع القيام بها نفسه (٢٨/٤/٨٠) ، الكونغرس يرفض الضريبة على النفط المستورد التي كان الرئيس يراها محور سياسة استقلال الولايات المتحدة النفطي (٤/٦/٨٠) ثم يتحدى حق النقض الرئاسي على قراره بالتصويت مرة ثانية في الاتجاه نفسه ، ووزارة الخارجية تتراجع عن مبدأ ربط السياسة الخارجية بحقوق الانسان الذي كان كارتر قد وصفه بأنه « مبدأ مطلق » (خطاب وزير الخارجية (٧/٧/٨٠) الخ ... ، ناهيك طبعاً عن المأزق المستمر في الشرق الأوسط ، وكانت الادارة قد ادعت تعديّه منذ إتفاقية كمب ديفيد .

إلا أنه وراء هذه الأمور الرسمية والممارسات الحكومية ، نمى تيار فكري يحمل في طياته إعادة نظر جوهرية في وسائل معالجة هذه التحديات . ونموه يفسّر إلى مدى بعيد نتيجة الانتخابات المذهلة في الرابع من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . لقد كان المحللون ينتظرون إنتخابات صعبة يفوز فيها الرئيس العتيد بفارق بسيط[٨] . لكن ريغان إستطاع أن يسحق خصمه ، مانعاً كارتر

= السنوات الأخيرة على أساس أنه « فخ » وقعت فيه واشنطن . لقد تعددت الكتابات عن التفوق السوفياتي العسكري المتزايد . غير أن عددا من المحللين ذهب أبعد بكثير . لهمان ، وزير الحربية في الادارة الحالية ، ذهب إلى حد المطالبة لا بتناسي إتفاقية سالت ـ ٢ فحسب ، بل أيضا بوقف تنفيذ اتفاقية سالت ١ . ريتشارد بايبس ، ذهب من جانبه إلى حد النظر إلى تزايد التبادل البشري والثقافي بين شطري أوروبا ، كوسيلة للتغلغل السوفياتي في أوروبا الغربية ، بينما الرأي السائد حتى الان عكس ذلك .

(٨) أنظر ، على الأقل أعداد **تايم ونيوزويك** الأخيرة قبل يوم الانتخاب .

(للمرة الأولى منذ ٣٢ عاماً) من تجديد ولايته ، وفائزاً بـ ٤٤ ولاية (من أصل ٥٠) وبـ ٥١ بالمائة من أصوات الناخبين (النسبة كبيرة وغير متوقعة بالنظر إلى وجود مرشح ثالث فاز بسبعة بالمائة من الأصوات) . لم يكن ذلك حدثاً شخصياً بالطبع ، خصوصاً بالنظر لما حدث في اليوم نفسه وبعضه ما يلي :

- حاز الحزب الجمهوري للمرة الأولى منذ ٢٦ سنة على الأكثرية في مجلس الشيوخ .
- حسّن الحزب وضعه في مجلس النواب بالحصول على ٣٣ مقعداً جديداً .
- كما حصل على أربعة مقاعد إضافية في إنتخابات حكام الولايات .
- أمّا المجالس التشريعية داخل الولايات ، فقد زاد عدد التي للجمهوريين الأكثرية فيها ، خمسة .

وقد أثبت تفحصّ النتائج فوز الرئيس الحالي في الجنوب (وكارتر منه) وفي الشرق (الليبرالي إجمالاً) ، كما في الوسط (المصنّع أو الزراعي) وفي الغرب (طبعاً) . كما حصل ريغان على ٦٢ بالمائة من أصوات البروتستانت و٥١ بالمائة من أصوات الكاثوليك (الذين يصوتون إجمالاً للحزب الديمقراطي في أكثريتهم الساحقة) . إلا أنه حصل أيضاً على ٣٩ بالمائة من أصوات اليهود . وهذه هي المرة الأولى منذ ١٩٢٤ الذي يحصل فيها مرشح ديمقراطي على أقل من نصف الأصوات اليهودية (مثلاً كارتـر نفسه حاز على ٦٥ بالمائة من أصوات اليهود سنة ١٩٧٦ وعلى ٤٥ بالمائة منها فقط سنة ١٩٨٠ . هل هذا بالرغم من معاهدة كمب ديفيد أم بسببها ؟ أم على الأرجح ، بسبب الموجة العارمة ، ذات البعد الأيديولوجي ، التي حملت رونالد ريغان إلى السلطة والتي قللت من أهمية المسائل المحددة في السياسة الخارجية (كقضية إسرائيل ومدى تأثيرها على التصويت اليهودي) التي تهم قسماً من الناخبين دون غيرهم ؟

وقد يكون جيمس ولسون ، في محاولته الربط بين ريغان وبين حركة إحياء الحزب الجمهوري وأيديولوجيته أفضل من وصف وضع الادارة الحالية[٩] . يقول ولسون إن الحزب الجمهوري برز سنة ١٩٨٠ ، للمرة الأولى ، حزب التغيير . أما ريغان « فإن ترشيحه مرتبط **بقضايا** ، بقضايا طورها ريغان خلال عقدين اثنين من الزمن ، ينظر إليها اليوم جزء كبير من الشعب الأميركي باقتناع» . بكلام آخر ، معركة ريغان هي معركة القضايا والبرامج بمواجهة معركة الأشخاص والأحزاب التقليدية . وهذا صحيح إذ لم يستنكف ريغان كمرشح عن الادلاء برأيه في عدد كبير من المسائل الداخلية والخارجية ، رغبة منه في أن يكون نقطة التقاء قوى راغبة في تعديل الوضع القائم . لذا فريغان هو في الآن معاً « رجل سياسة حاذق للغاية من ناحية وواجهة حركة إجتماعية واسعة من ناحية أخرى » . ما هي الأرضية الأيديولوجية لهذه الحركة ، أو على الأقل ، ما هي سماتها الأساسية في مجال السياسة الخارجية الأميركية ؟

ثانياً : نورمان بودورتز : أولوية المعركة الأيديولوجية

لا توزّع **كومنتري** ، أكثر من خمسين ألف نسخة شهرياً . لكن موقعها متميز وسط

---

(٩) James Q. Wilson, «Reagan and the Republican Revival,» **Commentary,** vol.70 (October 1980), no.4, pp.25- 33.

الأنتلجنسيا الأميركية التي دعمت وصول الرئيس الحالي للسلطة . هي بموقعها أولاً ، تعبيراً جغرافياً ، فمكاتبها في الطابق السابع من بناية المؤتمر اليهودي الأميركي . **كومنتري** مجلة يهودية ، لكن الكاتبين فيها لا يجمعهم الدين بقدر ما تجمعهم المساهمة في إحياء ما يسمّونه أنفسهم ، لا «اليمين الجديد» بل «القومية الجديدة» (new nationalism) . وقد يكون نورمان بودورتز ، رئيس تحرير المجلة من أكثر المثقفين نفوذاً حالياً . فهو أول من يوضح وجه الشبه بينه وبين الرئيس الحالي : «لقد جئنا معاً من الروزفلتية الديمقراطية إلى القومية الجديدة»(١٠) .

يتميز بودورتز بكتابة صدامية تهتم بشغف بالبعد الأيديولوجي للأمور ، أي بالتصورات الفلسفية والأخلاقية عنها . يقول : «لقد كان موقف الانتلجنسيا الأميركية باستمرار سلبياً من الولايات المتحدة . نحن رؤيتنا لها إيجابية بحزم إذ نحن مقتنعون أن لها دوراً تلعبه في العالم كحام للحريات وللقيم الثقافية» . محصلة أطروحاته جمعها بودورتز في كتابه **الخطر الراهن** . هذا الخطر ، يراه بودورتز ، أوضح منذ أحداث إيران وأفغانستان . نقطة إنطلاقه ، بإيجاز ، التالية : ليس التاريخ المعاصر مؤلفاً ، كما يرى البعض ، من حرب باردة تلاها إنفراج بين الجبارين ، ولا هو صراع شرق / غرب حل فكانه صراع شمال / جنوب . إنه يتألف أساساً من «صراع الحرية مع الشيوعية» . وضياع البعد الأيديولوجي في خضم الحسابات السياسية مسؤول عن تراجع النفوذ الأميركي . مثال ذلك فيتنام : «ذهبنا اساساً لمواجهة التوسع السوفياتي ، ثم قلنا إننا نضع حداً للتوسع الصيني في آسيا كالحد الذي رسمناه للتوسع الروسي في اوروبا . ثم بدانا نقول إننا في فيتنام نحارب لحماية إستقلال بلد صديق إجتاحته قوات بلد يجاوره . وانتهينا نقول إننا كنا في فيتنام ننفذ تعهدات أخذناها على أنفسنا إزاء حلفائنا» .

من هنا ضرورة توضيح الهدف وهو أيديولوجي، لا جيو إستراتيجي . البرهان هو في سياسة كيسنجر التي يراها بودورتز «إنسحاباً وتقوقعاً وفك إرتباط» . لقد تراجع الثنائي نيكسون ـ كيسنجر ، أمام واجب تطويق المد الشيوعي ، وجبن على تسمية الأسماء بأسمائها فادعى أن التراجع الأميركي إنفراج بين الجبارين وقال ان الحلفاء والقوى المحلية قادرة ، بدعم أميركي ، على مواجهة المد الشيوعي بينما الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على ذلك . ويضيف بودورتز : «لقد سقط مبدأ نيكسون في فيتنام لكن مرثاته لم تقرأ إلا بعد ذلك بسنوات أربع في إيران» .

في آذار / مارس ١٩٨٠ كتب بودورتز : «لقد انتشرت الروح القومية الجديدة وزادت حدتها منذ سنوات . لكنها قضت ، منذ أحداث إيران وأفغانستان ، على كل الآثار المتبقية من عقدة فيتنام . ولا شك انه مع مضي الأسابيع والأشهر ، سوف تؤدي هذه الأحداث إلى القضاء على وجهتي العزلة والتهدئة اللتين وضعتهما هزيمتنا المهينة في فيتنام» . إن كل الكاتب أمل ، بالعودة الى سياسة خارجية نشطة ومتدخلة في صياغة العالم المعاصر . أما فيما يخص السوفيات فهو يدعو ببساطة إلى إعادة دخول كلمة واحدة في معالجة مسألة علاقة الولايات المتحدة بهم . هذه الكلمة هي «الشيوعية» . أما نتائج هذه الأدلجة (أي تحويل القضايا إلى قضايا أيديولوجية) فأساسية ، ومنها مثلا أنه ينبغي محاذرة إستعمال «الورقة الصينية في التعامل مع موسكو» فقد يكون مفيداً من الزاوية الجيوإستراتيجية تأليب قوة شيوعية ضد الأخرى . لكن ذلك يزيد صعوبة إفهام أنفسنا وأصدقائنا هوية عدونا وحقيقة

---

(١٠) Norman Podhoretz, The Present Danger,» pp.27- 40 ; «The New American Majority,» **Commentary,** vol. 71 (January 1981), no.1, pp.19-28, and «The Future Danger,» **Commentary,** vol.71 (April 1981), no.4, pp.29-47.

هدفنا . ومن نتائجها أيضاً ، مقولة « إنه من الوجهة الأخلاقية ، الديكتاتوريات غير الشيوعية أفضل من الديكتاتوريات الشيوعية فليس من السهل حتى اليوم إيجاد نظام شيوعي واحد يسمح لشعب قدراً من الحرية يوازي أسوأ ديكتاتورية غير شيوعية ... إننا بمقاومتنا لتقدم القوة السوفياتية نحارب من أجل الحرية وضد الشيوعية ، من أجل الديمقراطية وضد الاستبداد » .

تظهر جلياً ممّا سبق خصوصية بودورتز ضمن إطار « اليمين الأميركي الجديد » . فالكاتب يدعو إلى الأدلجة في الوقت الذي أصبحت فيه الدراسات الجيوإستراتيجية ، بوضعها في الواجهة على أيدي امثال هنري كيسنجر وزبغنيو برجنسكي ، محور إهتمام الأنتلجنسيا في الغرب . إن الأدلجة تعني هنا العودة إلى أكثر من عقد ونصف تلا الثورة البولشفية رفضت فيه الولايات المتحدة الاعتراف بالاتحاد السوفياتي لأسباب مبدئية . وتعني أيضاً إعادة طرح جلفة لنظرية العالمين ، واحد شيوعي والآخر « حر » . ولهذه العودة إنعكاسات خطيرة حول مدى إقرار وجود « عالم ثالث » ، أو خط غير منحاز . كما تعني عودة إلى ربط الموقف من هذا البلد أم ذاك في العالم بطبيعة النظام السياسي الذي يحكمه . وقد تكون نتائج الدورة الأولى من إنتخابات رئاسة الجمهورية في فرنسا ، في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٨١ (حيث إنهارت شعبية الحزب الأكثر تأييداً لموسكو في مجموعة الأحزاب الشيوعية في الغرب من ٢١ إلى ١٥,٥ بالمائة) بالاضافة طبعاً إلى أحداث بولندا (حيث تكونت خلال أشهر قليلة قوة نقابية تضم ما يقارب عشرة ملايين بولندي بمواجهة حزب شيوعي هزيل) ، من أهم المؤشرات التي يمكن لأمثال بودورتز بناء تفاؤلهم عليها .

أما المؤشر الأول والأساسي فهو فوز ريغان . غداة النتيجة ، عبّر بودورتز عن فرح بانتصار شخصي ، كما عن دعوة لاعادة النظر في أمور عديدة . مع فوز ريغان يرى الكاتب أن الأمور قد عادت إلى نصابها ذلك أن ما حدث منذ استقالة نيكسون بسبب فضيحة ووترغيت قد أجّل ما كان محتوماً ، أي صعود قيادة يمينية للسلطة . وفي رأيه ، بعد إنتصار نيكسون الساحق سنة ١٩٧٢ كانت ووترغيت « عبارة عن إنقلاب بمعنى انها ألغت نتائج التصويت بوسائل غير إنتخابية » . أما نتيجة الانتخاب فلا علاقة للمشاكل الاقتصادية الداخلية بها . يؤكد بودورتز أن « الحركة التي قامت بإتجاه إحياء للقوة الأميركية بكل أشكالها لن تتأثر بإمكانية تعثر السياسات الاقتصادية خلال السنوات المقبلة » . هذه الحركة ، يراها بالأساس « ثقافية » .

لكن المعركة لم تنته بفوز ريغان ، كما رأى السياسيون ، بل إنها بدأت مجدداً بهذا الفوز . بعد أشهر من دخول ريغان إلى البيت الأبيض ، كتب بودورتز مداخلة جديدة ، لا عن الخطر الراهن هذه المرة بل عن الخطر المقبل . لندعه يحدد هذا الخطر بنفسه : « إن الخطر المقبل هو في قيام إستراتيجية ترى الخطر في التوسع السوفياتي لا في الشيوعية ككل وهي إستراتيجية لن تكون قادرة على الفوز بالدعم السياسي المطلوب ، وسوف تؤدي كسابقاتها إلى عالم يهيمن عليه الاتحاد السوفياتي » . بكلام آخر ، بدأت مع إنتصار ريغان ، المعركة بين الكيسنجريين الجدد (مثل نيتز ، أم تاكر) وبين اليمين الأيديولوجي الجديد ، في تنافس حاد للتأثير على خيارات الرئيس الجديد . قد تكون المعركة مع الليبراليين ، و« الحمائم » قد توقفت لكنها ، على عكس ذلك ، بدأت مع عدد من التيارات التي ساهمت بفوز ريغان .

أولها ، الانعزالية التي يدعو إليها البعض كحل أفضل : عودة الولايات المتحدة إلى مزيد من

الاهتمام بذاتها ، وإلى تقليل حجم مهامها في الخارج[١١] . إن هذا برأي بودورتز ، مجرّد إستسلام . ثانيها يمثله أولئك الذين يدعون إلى رفع القدرات العسكرية لاستعمالها أو على الأقل للتهديد بها ، بعد مرور العدد الكافي من السنوات الكفيل بإعادة التفوق الاستراتيجي الأميركي إلى وضعه السابق[١٢] . أما الثالث فهو تيار الجيو - إستراتيجيين من أمثال روبرت تاكر ، الذي سيأتي ذكره لاحقاً ، والذي يقول فيه بودورتز : « تاكر من دعاة إحتواء الاتحاد السوفياتي كضرب من الواقعية السياسية.إنه يعرف أهمية القيم والأيديولوجيا في الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . لكنه ككل الكتاب المتأثرين بالواقعية في مجال السياسة، يرتاح أساسا لمفاهيم الأمن المجسد والمصالح المادية، ويمتلكه الشك فور إنتقال النقاش من الجغرافيا والتجارة والمواد الأولية ، إلى الأيديولوجيا والقيم ، إلى الديمقراطية والشيوعية » . بالمقابل ، ما يميّز بودورتز ، هو الارتياح للثانية ، وهذا واضح في قوله : « بكلمة ، إن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، هو صراع حضارتين، أو بشكل أدق صراع بين الحضارة والبربرية. إن الشيوعية هي التي تجعل الاتحاد السوفياتي بربرياً » .

يلتقي هذا الاتجاه بوضوح مع الكلام الذي يردده « المنشقون » السوفيات في الغرب . ليس المجال هنا لتبيان تياراتهم المتعددة إلى ما لا نهاية . إلا أن ما يميزهم جميعاً على الأرجح ، هو هذا الميل القوي لدفع الغرب إلى المواجهة الأيديولوجية مع موسكو . ويلتقي فكر أمثال بودورتز ، بل يتوازى باستمرار ، مع مداخلات الكسندر سولجنتسين خصيصاً . وقد كتب سولجنتسين تحديداً مقالاً طويلاً أثار النقاش الحاد في الولايات المتحدة ، أدىّ إجمالاً إلى دعم موقف « الأيديولوجيين » في مواجهة « الجيو إستراتيجيين » في الأوساط المحيطة بالرئيس الحالي[١٣] . إن الخطر على الغرب هو ، برأي صاحب جائزة نوبل للآداب ، « تعاميه خلال ستين عاماً عن طبيعة الشيوعية الحقيقية » . إن الهدف الأساسي من مداخلة الكاتب يبدو التركيز على الخطر الأيديولوجي بمواجهة عدد كبير من الكتاب . فمأخذه على بايبس (راجعه لاحقاً) ، خلط بين التاريخ الروسي وبين الشيوعية ، وعلى تاكر ، أنه لا يرى الفكر اللينيني وراء التوسع السوفياتي ، وعلى كيسنجر إحتقاره للقيم ، وتعامله مع الدول الشيوعية كوضع قائم الخ ... إن تأثير المنشقين الروس على قيام القاعدة الأيديولوجية للادارة الجديدة ، كما هو واضح من تلاقي أفكار سولجنتسين وبودورتز ، أمر بالغ الأهمية ، إكتفينا هنا بمجرّد الاشارة له .

ثالثاً : روبرت تاكر : أولوية الاعتبارات الجيوإستراتيجية

بمقابل المهتمين بالمعركة الأيديولوجية ضد الليبرالية في الداخل والشيوعية في كل مكان ، هناك

---

(١١) قد يكون أفضل تعبير عن تيار الانعزاليين الجدد المقال التالي :
E.C. Ravenal «Doing Nothing,» **Foreign Policy,** no.39 (Summer 1980).

(١٢) قد يكون بول نيتز، مفاوض سالت الشهير ، والذي أصبح من ألد أعداء المعاهدة ، قائد التيار المنطلق من فرضية أن هناك « فجوة من خمس سنوات » تنتهي سنة ١٩٨٥ أو ١٩٨٦ يجب على واشنطن خلالها الاعتراف بموقعها الضعيف في ميزان القوى الاستراتيجي ، قبل استرداد تفوقها . أنظر مقاله الذي يناقش باستمرار في الولايات المتحدة منذ فترة : P.H. Nitze, «Strategy in the Decade of the 1980's,» **Foreign Affairs,** vol.59 (Fall 1980), no.1, pp.82- 101.

(١٣) A. Solzhenitsyn, «Misconceptions about Russia are a Threat to America,» **Foreign Affairs,** vol.58 (Spring 1980), no.4, pp.797- 834.

خبراء السياسة الذين يسعون للتأثير على صنع القرار مباشرة أكثر من محاولة إعادة صياغة الرأي العام بمجمله . لذا فكتاباتهم تنصب على السياسة الدولية في جانبها الآني . وقد دخل عدد كبير منهم في الادارة الحالية ، بدءاً بريتشارد ألن ، نفسه ، وقد أصبح خليفة كيسنجر وبرجنسكي في منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي . وهم يتحلقون حول عدد من المؤسسات البحثية حيث ينعمون بالأكثرية ومنها ، على وجه التحديد ، مؤسسة هوفر ، الشهيرة بعدائها المستميت للاتحاد السوفياتي ولحركات التحرر في العالم ، والذي ارتبط إسم ريغان بها منذ فترة طويلة ، ومركز جامعة جورجتاون للدراسات الاستراتيجية في واشنطن نفسها الذي يستقطب منذ فترة غلاة الحرب الباردة . ويعني نمو مثل هاتين المؤسستين ، تراجعاً طبيعياً في نفوذ مراكز البحوث التقليدية الكبرى ، إن لارتباطها بالحزب الديمقراطي (كمؤسسة بروكينغز) أو لارتباطها بالتيار التقليدي المعتدل في الحزب الجمهوري (كالاميريكان إنتربرايز) .

تختلف الخيارات التطبيقية لهؤلاء الخبراء المتحلقين حول الادارة الحالية . ويظهر هذا جلياً فيما يخص منطقتنا من العالم . لكن خيطاً واضحاً يربطهم جميعاً ألا وهو الدعوة إلى رفع قدرات الولايات المتحدة العسكرية في سبيل سياسة أكثر نشاطاً في مواجهة الاتحاد السوفياتي . ولا مجال هنا لذكرهم جميعاً ولعرض أفكارهم في كل مجال . فما يلي ليس إلا أمثلة برأينا معبرة عن إتجاهاتهم الأساسية .

روبرت تاكر ، كان مستشاراً للمرشح في حملته الانتخابية ، وللرئيس المنتخب في المرحلة الانتقالية بين إنتخابه وتسلمه للمسؤوليات ، ومستشاراً غير رسمي للرئيس منذ دخوله البيت الأبيض . ليس تاكر بالدخيل على الانتلجنسيا اليمينية المحيطة بالرئيس الجديد . لقد تميز ، وهو منذ زمن أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جونز هوبكنز ، بمواقف تكاد تكون متفردة ، خلال العقد المنصرم . فهو دعى مثلاً ، في مقال شهير في مطلع ١٩٧٥ ، إلى التدخل العسكري في الخليج ، للرد على أوبك وعلى العرب معاً [١٤] ، وكان دائماً من أنصار وضع مشروع تشديد الهيمنة الاميركية على الخليج في رأس أولويات الولايات المتحدة . ويمكن القول ، دون خطر كبير من الوقوع في الخطأ ، أن لتاكر موقع خاص في أية سياسة تضعها الادارة الحالية إزاء الخليج وقضاياه ، كما في موضوع النفط .

في مجلة كومنتري ، كتب تاكر سلسلة من أربعة مقالات متتالية عن الخليج ، قد يكون آخرها ، وقد نشر عشية الانتخابات الاميركية ، أهمها من زاوية فهم محتوى مشورة تاكر المحتملة[١٥] . يلاحظ الكاتب أولاً إن « مبدأ كارتر » الذي أعلن عنه في مطلع ١٩٨٠ ، والذي يحوي إحتمال إستعمال السلاح لصد هجوم سوفياتي على الخليج قد تبخر خلال السنة ذاتها ، « فبالرغم من مبدأ كارتر ، وبالرغم من تزايد الكلام عن قوة تدخل سريع ، لم يحدث تحول فعلي في سياسة الرئيس كارتر » . ما هو المطلوب ؟ يتميّز تاكر بمحاولة دؤوبة لربط تصاعد نفوذ الاتحاد السوفياتي في الساحة الدولية بمقدرة الدول المنتجة للنفط على فرض أسعار السائل الأسود . المسألة ليست في

---

(١٤) R. W. Tucker, «Oil: The Issue of American Intervention,» **Commentary**, vol .59, (January 1975), no.1.

(١٥) Tucker, «American Power and the Persian Gulf, » **Commentary** , vol. 70 (November 1980), no.5, pp.25 41.

حصول الغرب على نفط الخليج ، « ففي كل الأحوال ، سيحصل الغرب على حصته الحالية من نفط الخليج ، أو ما يقارب هذه الحصة ، بغض النظر عن هوية من يسيطر على الخليج » . إن المسألة هي في موقع الخليج في صراع القوتين الأعظم ، ومحاولة إستعمال كل منهما له في محاولة تحسين موقعها إزاء الأخرى : « إن نفط الخليج لن يبقى بعد اليوم خارج هيمنة القوى العظمى ، تماماً كما لم تستطع أوروبا سنة ١٩٤٥ البقاء خارج إحدى مظلتي واشنطن أم موسكو . إن الخليج اليوم هو كأوروبا بعيد الحرب العالمية الثانية ، محور الصراع الأميركي ـ السوفياتي » .

في تقييم كهذا ، يظهر جلياً إنخراط الكاتب الكلي فيما يمكن تسميته بالتيار الشمولي في مقاربة النظام الدولي ، ذلك التيار الساعي باستمرار إلى تقويم الأوضاع المحلية في العالم ، من خلال علاقتها بالتوازن الاستراتيجي بين واشنطن وموسكو . ويمكن تصور النتائج العملية ، على المستوى السياسي ، لمنهج إستراتيجي كهذا . إعتبار حركة عدم الانحياز أمراً طارئاً سطحياً ، والنظر إلى إمكانية بقاء احدى مناطق العالم ، والخليج تحديداً ، خارج صراع القوتين الأعظم ، حلماً طوباوياً غير واقعي .

النتائج السياسية ، يستخلصها تاكر بنفسه : « أياً تكن نتيجة الأزمة الراهنة في الخليج ، فإن هناك أمراً لا مناص منه : لا يمكن للوضع الحالي أن يستمر ... إن في الخليج فراغ من السلطة (power vacuum) سوف يملأ ، عاجلاً أم آجلاً . إن القوى المحلية في الخليج غير قادرة على ملء هذا الفراغ . لذا فإن القوى الخارجية هي التي سوف تملأه . فإما أن تهيمن الولايات المتحدة عليه ، أو يسيطر عليه الاتحاد السوفياتي ، أو أنه يصبح موضع حكم مشترك (condominium) من قبلهما معاً » .

ما هي ، والحال كذلك ، الاستراتيجية الأميركية المقترحة ؟ نعود فوراً إلى الربط بين مسلك الدول الخليجية ومصالح الاتحاد السوفياتي . وإن كان من الممكن تبسيط المقترحات إلى الحد الأقصى ، لقلنا إن تاكر يرى أفضل وسيلة لصد النفوذ السوفياتي بلجم الدول المنتجة للنفط ، بل حتى بضربها.يظهر هذا المنحى واضحا في تقويم الكاتب لمبدأ كارتر إذ يقول: «لقد قام مبدأ كارتر لمواجهة أية محاولة سوفياتية للهيمنة على الخليج ،لكنه أغفل الهدف الأساسي أي تأمين وصول الغرب إلى نفط الخليج . علينا طبعا صد أي تقدم سوفياتي باتجاه الخليج ،لأن هذا التقدم يهدد مصالحنا .لكن أية تطورات محلية تهدد هذه المصالح ،يجب أيضاً أن تواجه » . من هنا يندد تاكر « بالتنازلات التي قدمت الواحدة تلو الأخرى للدول الخليجية المنتجة للنفط منذ سنة ١٩٧٣ » .

لا يقولها تاكر صراحة ، لكن المفهوم الأساسي في مجمل التحليل ، هو أنه لا يمكن لواشنطن أن تخسر موقعاً في العالم ، دون أن تستفيد موسكو منه ، حتى ولو كان المستفيد المباشر ، طرفٍ محلي يناصب الاتحاد السوفياتي العداء كما هي حال معظم الدول الخليجية . لكن مناطق العالم ليست متساوية الأهمية ، ومأخذ تاكر الأساسي على بودورتز مثلاً تركيزه على العنصر الأيديولوجي (الشيوعية) الذي يمنعه من رؤية خصوصية تحدي المصالح الأميركية في الخليج . نلمس هنا بوضوح تنافساً شديداً بين الأيديولوجيين المتأثرين بالحرب الباردة (مثل بودورتز وبايبس ، والاثنان أصلهما أوروبي شرقي) والجيوإستراتيجيين الذين يحاولون تطوير المفاهيم والمواقف الكيسنجرية في إتجاه أكثر صدامية (مثل تاكر وولستتر) .

إن إحدى نتائج تاكر المهمة بالنسبة لمنطقتنا ، عدم تردده في ربط ما حاول غيره فصله : الخليج من جهة والصراع العربي الاسرائيلي من أخرى . فالحسابات الجيوإستراتيجية الشمولية لا تهتم بخصوصية كل منطقة لذاتها ، بل بخصوصيتها من وجهة نظر المصالح الأميركية ،

والمسألة مهمة للغاية . تاكر مثلاً لم يأخذ على بودورتز إغفاله مسائل مثل تعقد الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، أو خصوصية الحرب الايرانية ـ العراقية ، أو التعاون بين العرب من خلال توجه قومي واحد ، أو تخوف بعض الأنظمة الخليجية من الرأي العام الوطني لديها ، أو حتى نشاط التيار الاسلامي المنبثق من إيران ... كل هذه العناصر الاقليمية ، ترى تاكر في كل كتاباته على الاطلاق يغفلها وكأنها ليست موجودة . فالخصوصية معيارها واحد : **أهمية المنطقة بالنسبة لواشنطن** ، مدى مناعتها ، إزاء التيارات المحلية أم الدولية **المعادية لواشنطن** .

من هنا فالشرق الأوسط ، في الكتابة التاكرية ، مساحة مسطّحة ، **لا تعرف التضاريس والنتوآت** . إنها حيّز ، فحسب . برهان على ذلك إقتراحه العملي الوحيد لحماية المصالح الأميركية في الخليج : الاستفادة من إخلاء إسرائيل لقواعدها العسكرية في سيناء لتمركز قوات تدخل سريع أميركية فيها ، تكون قريبة من مياه الخليج ونفطه . للدفاع عن إقتراحه ، **يتجاهل تاكر أبسط البديهيات** فيؤكد أن هكذا مبادرة لا تأثير لها البتة على شرعية النظام المصري الحالي ، كما أنها سوف تدفع « الأردن إلى التحرر من العقدة الفلسطينية وإتخاذ موقف أكثر إيجابية من معاهدة كمب ديفيد » .

وقد كتب تاكر غداة فوز ريغان بالانتخابات مقالاً طويلاً شاملاً عن « أغراض القوة الأميركية » ، يمكن اعتباره على الأرجح تلخيصاً أميناً لمجمل فكرة الاستراتيجي(١٦) . يرى تاكر ثلاث مراحل متميزة في مسار السياسة الخارجية الأميركية منذ ١٩٤٥ : **الأولى عبّر عنها مبدأ** ترومان سنة ١٩٤٧ ، والثانية مبدأ نيكسون سنة ١٩٧٠ والثالثة بدأت سنة ١٩٨٠ . أو بكلام آخر : محاولة إحتواء التوسع السوفياتي ، ثم محاولة الثبات في خنادق دفاعية أمام هذا التوسع أما المرحلة الحالية فلندعه يصفها بنفسه : « هي التقاء تطورين غاية في الخطورة : ميزان قوى عسكري يميل باضطراد لصالح الاتحاد السوفياتي وتآكل مستمر في قوة الغرب وموقفه في الخليج الفارسي ... وليس من الممكن اليوم فصل مسألة وصول الغرب إلى الخليج عن إمكانية إستعمال الاتحاد السوفياتي لقوته العسكرية بهدف منع الغرب من محاولة إعادة فرض هيمنته على تلك المنطقة » . يمكن القول أن الكاتب قد طوّر هنا ، نحو مزيد من الدقة في الطرح ، مقولته عن ربط التطورات النفطية بنفوذ الاتحاد السوفياتي . فغاب التلميح إلى أن الاتحاد السوفياتي قد يكون محرك هذه التطورات ، وبرزت أطروحة جديدة تكتفي بالقول أن الدول الخليجية قادرة اليوم على الاستفادة من التنافس السوفياتي ـ الأميركي ، لمنع الولايات المتحدة من إلغاء المكاسب التي حصلت عليها في مجال إستقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي منذ سنة ١٩٧٣ . ولا شك أن مقولة كهذه تحمل في طياتها القدر الكبير من الصحة .

يعني تاكر « بالقوة » في عنوان دراسته القدرة العسكرية . والذي قد يشك في ذلك ، لن يلبث أن يرى نواة النظرة الاستراتيجية في مقطع واضح التعبير ، يرى فيه الكاتب أن بقاء الخليج خارج منطقة نفوذ أي من الجبارين ، أمر غير محتمل ، وإن حدث فإنه يحمل في طياته تغيّر عميق في طبيعة النظام الدولي بمجمله . المقطع هو الآتي : « يشكّل الخليج اليوم فراغ قوة (power vacuum) ، لا بد له أن يملأ يوماً ، من قبل واحدة من القوتين الأعظم أو من قبلهما معاً . وإن إستمر هذا الفراغ ، وهذا مناف لكل التوقعات المنطقية ، فإن إستمراره ينذر بالضرورة بتحولات ذات أبعاد ثورية في بنية النظام الدولي . إذ أن

(١٦) Tucker, «The Purposes of American Power,» **Foreign Affairs,** vol. 59, (Winter 1980/1981), no.2, pp.241-272.

لقد قامت مؤسسة الابحاث العربية في بيروت بنقل هذه المحاولة المهمة إلى العربية في سلسلتها « دراسات استراتيجية » (رقم ٢٧) ، إلا أن المقاطع الواردة هنا منقولة مباشرة عن الأصل .

إستمرار الخليج فراغاً من القوة يعني أن بعض الأشكال التقليدية من القوة ، لا سيما القدرة العسكرية ، قد فقدت جزءاً مهماً من فائدتها المعروفة » .

في كلام كهذا نفح كيسنجري واضح وفيه أيضاً ، وهذا أهم ، تعلّق حازم بأشكال القوة التقليدية ، أي عملياً بالتفوق العسكري . وفيه أيضاً تطوير نشط لمفهوم « فراغ القوة » القديم ، والذي يحاول تاكر لا إحياءه فحسب بل إسباغ أهمية أسطورية عليه . فالعدو الأول للقوة الدولية ليست قوة دولية أخرى ، بقدر ما هو منطقة تتحدى شمولية القوى الدولية بالبقاء خارج ساح صراعها . أليس بالتحديد هذا الذي تنطوي عليه المقولة التالية : « إن الخطر الأكبر الجاثم على إستقرار الغرب وأمنه ليس متأتياً من الاتحاد السوفياتي بل من فراغ القوة الكبير الذي يجد الغرب نفسه مضطراً للاعتماد عليه [في الخليج] دون أن يكون قادراً على ملئه » ؟ لا أعتقد أن مفكراً إستراتيجياً أميركياً واحداً قد بلغ به التطرف في الخوف من وجود فراغ هذا الحد . وما يمكن ملاحظته ، من وجهة نظرنا ، ومن خلال موقف راشد ، أن تاكر يبدو ضحية مسار رقاص الساعة . فبعد الاعتماد الأعمى والمبالغ به على قوة الشاه وعلى قدراته العظيمة في « ملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب البريطاني » كما يقول التعبير الشائع منذ مطلع السبعينات حتى السنة الماضية ، يذهب تاكر إلى الحد الأقصى المقابل ، وهو إعتبار القوى الخليجية ، منفردة ومجتمعة ، صفراً من الناحية الاستراتيجية وعديمة المناعة بأي قياس ، والقول بأن الخليج فراغ ، والجزم بأن الفراغ والقوة ، (لا موسكو وواشنطن) هما الضدان الحقيقيان .

لكن تاكر ، ينظر إلى الخليج ، ولا يكاد ، على مساحة خارطة العالم المعاصر ، يرى غيره . فمقاله ، ذو العنوان الواسع « أغراض القوة الأميركية » لا يتحدث عملياً إلا عن الخليج ، وفي هذا التركيز شبه الكابوسي ، إشارة إلى تحد واضح وملح ، يجب على العرب رفضه إن أصبح هذا التركيز سياسة رسمية . وليس الأمر مجرد إفتراض ، فالتصريحات الرسمية تتوالى في هذا الاتجاه ، والزيارات تتكرر ، والادارات تتغير والهدف الأساسي يبدو واحداً : وقف تآكل الموقع الأميركي في المنطقة ، لحساب أي كان ، بإعادة فرض الوجود المباشر ، وإمكانية نشر القدرات العسكرية الأميركية السريع . أليس هذا الذي يفهم من قول تاكر « لا يوجد أي بديل خليجي للوجود الغربي في الخليج » ؟

إن أحد الفوارق بين بودورتز مثلاً وتاكر ، هي في أن الأول يسعى إلى التأثير على « الحركة الاجتماعية » التي حملت ريغان إلى البيت الأبيض والمساهمة في توجيه مسارها ، بينما يهتم تاكر بنصح الرئيس الجديد مباشرة حول الخيارات السياسية المطروحة أمامه . لذلك يرى تاكر نفسه في موقع نقدي جداً إزاء الأيديولوجيين ، وفي خط يمكن إعتباره مكملاً لخط هنري كيسنجر ، إنه يرى أن سياسة إحتواء شاملة للاتحاد السوفياتي ، وإستراتيجية تسعى للقضاء على الشيوعية ككل لا لإضعاف الأنظمة الراديكالية ، تضع الولايات المتحدة أمام خيار واحد هو المواجهة النووية مع الاتحاد السوفياتي . يطرح تاكر بديلا لذلك يسميه « الاحتواء المعتدل » للنفوذ السوفياتي . لكن صفة الاعتدال يجب ألّا تغش احداً فتاكر يقول بوضوح : « علينا إلحاق الهزيمة بالقوى الراديكالية وبالأنظمة الراديكالية ، علينا دعم الأنظمة اليمينية ، حتى لو اضطررنا إلى إرسال القوى المسلحة الأميركية لتثبيتها » . هذا التوجه التدخلي يطبق على منطقتنا أيضاً : « ففي الخليج علينا أن نتابع أيضاً الأوضاع الداخلية لأنه لا يمكن فصل هذه المسألة عن قضية وصولنا إلى نفط الخليج » .

قد تكون الوسيلة الفضلى لتوضيح الجو الفكري المحيط بالادارة الحالية ، الاشارة إلى موقف

معلّق ليبرالي ، أبرز عداء مستمراً لريغان ، خلال حملته الانتخابية ، هو أنتوني لويس . عندما نشر روبرت تاكر محاولته في مجلة **فورين أفيرز** ، رحّب بها لويس باعتبارها معتدلة (**نيويورك تايمس** ١٩٨٠/١٢/٢) وقال إن تاكر يرغب في « إبراز ضرورة الحذر والواقعية في إستعمال القوة وهو يحذّر من النظرات الشمولية أو الحملات الأيديولوجية » . أن يعتبر كاتب كتاكر ، يدعو منذ ١٩٧٥ إلى غزو الخليج عسكرياً ، وبقلم معلّق بنى شهرته على ليبراليته ، معتدلاً وحذراً ، هو برأيي كاف لاعطاء صورة عما هو الحد الأدنى للادارة الحالية ، في مجال التدخل الخارجي

رابعاً : صعوبات الممارسة

حاولنا ، فيما سبق ، بالتركيز على كتابات مفكرين إثنين ، وبالاشارة السريعة إلى غيرهما ، إبراز التيارين الأساسيين اللذين يتجاذبان الادارة الأميركية الحالية وقد رأينا أن هم أولهما هو شن الحرب الأيديولوجية في كل أنحاء العالم ضد الشيوعية والماركسية ـ اللينينية ، ومن قد يتحالف مع أنظمتها أو حتى يستعمل مفرداتها ، بينما يرى الثاني ، في خطى كيسنجر ، أن المسألة هي في الأساس جيوإستراتيجية ، وأن شن حملة فكرية ـ ثقافية ، مكلف ، مضنٍ ، ويفقد الولايات المتحدة بعض هامش المناورة ، في تعاملها مع أنظمة شيوعية متمايزة عن موسكو مثلاً أو مع بعض دول العالم الثالث . لكن تمايز التيارين ، ونحن نتوقع اتساع الشق بينهما ، هو أيضاً صورة عن الاختلاف بين المعركة الانتخابية وممارسة المسؤوليات الرسمية . كيف يمكن التوفيق بينهما ، وكم هي صعبة عملية كهذه ؟

(١) قد يكون **ريتشارد بايبس** ، الأستاذ في هارفارد ، والمختص بالشؤون السوفياتية ، من أبرز منظري الحقبة الجديدة في العلاقات بين الجبارين . إن النقطة الأساسية في تحليله ، هي وجود إستراتيجية سوفياتية شاملة[١٧] . يرى الكاتب أن السوفيات أنفسهم ضحية نظام لا يقدرون على تعديله . هذا النظام له ركيزة أيديولوجية ، الماركسية ـ اللينينية ، وهذه تسعى للقضاء على الرأسمالية ، وهي شمولية كونية في هدفها . ولكن النظام يفتقد الشرعية ليحكم . هذه العناصر تجعل من الاتحاد السوفياتي قوة توسعية بطبيعتها ، وهذه الصفة لها جذور في عمق التاريخ الروسي . والانفراج ؟ « ليس هو إلا أقلمة تكتيكية لهذه الاستراتيجية الكبرى » . هدف الاستراتيجية السيطرة على العالم ، وإلغاء كل وسائل الانتاج الخاصة فيه . أما وسائل تحقيق هذا الهدف فمختلفة : دعاوية ، إقتصادية ، سياسية ، « لكن الوسائل العسكرية تحتل موقع الصدارة » ، وهذا أيضاً له جذور في التاريخ الروسي ما قبل ١٩١٧ .

هنا يقترب التحليل من الواقع السياسي المعاصر . يرى بايبس أن إهتماما خاصا يوجّه نحو القدرات النووية ويؤكد أنه ، بينما يرى المحللون الغربيون السلاح النووي إجمالاً كسلاح رادع ، ينظر إليه السوفيات كسلاح يمكن إستعماله عملياً في حالات محدودة . إلى جانب ذلك هناك التحالف مع أكبر عدد ممكن من دول العالم الثالث تكتيكياً لاضعاف الغرب . ولكن هذا الجزء من الاستراتيجية (كما في أندونيسيا وغانا وخصوصاً مصر) بدا فاشلا . من هنا يرى الكاتب أن موسكو نقلت نقطة الثقل في سياستها من القيادات الوطنية الكبرى (سوكارنو ، عبد الناصر ...)

---

(١٧) Richard Pipes «Soviet Global Strategy,» **Commentary**, vol.69 (April 1980), no.4, pp.31- 39.

وترجع كل الاقتباسات عن بايبس إلى هذا المقال.

إلى قيادات صغرى ، لا مستقبل لها بدون الدعم السوفياتي (منغستو، كرمل ...) . هنا المناورة هامشها أوسع، لأن قاعدة هؤلاء الزعماء الشعبية ، ومدى إستقلاليتهم تالياً ، ضيقة . أما بالنسبة للصين ، فيرى بايبس أن موسكو ، بعد تأرجح طويل ، استقرت على إستراتجية دفاعية إزاءها وبقيت الرؤوس النووية ، في أكثريتها الساحقة ، موجهة نحو دول حلف شمال الأطلسي .

أما اقتراحاته لمواجهة هذه الاستراتيجية السوفياتية الشاملة فهي تقضي أولاً بالاعتراف بوجود هذه الاستراتيجية وبالكف نهائياً عن اعتبار الخطوات السوفياتية ردود فعل على مبادرات أميركية . والنقطة الثانية هي في الكف عن اعتبار السلاح النووي مجرد سلاح رادع وعن تصور إمكانية إستعماله في حروب محدودة لأنه لدى السوفيات تصور واضح مقابل . ثالثاً : مزيد من التفاهم مع الحلفاء . رابعاً : سياسة تسلّح أميركية نشطة لتصحيح ميزان القوى الحالي الذي بدأ يميل لصالح موسكو .

ريتشارد بايبس هو اليوم الرجل الثاني (بعد ريتشار ألن) في مجلس الأمن القومي ممّا يسمح له أكثر من المنظرين الآخرين ، بالتأثير المباشر على صنع القرار الأميركي . وبالنظر لأنه مولج بالشأن السوفياتي في الوقت الذي تميل فيه واشنطن لمعالجة قضايا العالم من خلال معيار شبه وحيد ، هو العلاقة الأميركية ـ السوفياتية ، يمكن تصور مدى تأثيره على مجمل قضايا السياسة الخارجية ومنها مسألة الشرق الأوسط . وقد يكون مفيداً هنا عرض تصوره للهدف الأساسي الذي يجب على واشنطن السعي إليه : « إن الهدف النهائي للاستراتيجية الغربية المضادة يجب أن يكون إرغام الاتحاد السوفياتي على التوجه نحو الداخل ، من التوسع إلى الاصلاح . فوقف واضح للتوسع الخارجي هو وحده القادر على دفع السوفيات نحو مزيد من الاهتمام بمواطنيهم . فمن المعروف في التاريخ الروسي الحديث أنه حينما تلاقي القيادة هزائم في الخارج تصبح عرضة لضغوط داخلية نحو مزيد من الحريات . علينا مساعدة سكان الاتحاد السوفياتي على جعل حكومة بلدهم تخضع لرقابتهم » . يعني ذلك عملياً أن أمثال بايبس يبحثون بجد ونشاط عن أماكن في العالم يمكنهم فيها إلحاق هزيمة بالسوفيات . هذا ما يقول الرجل الثاني في مجلس الأمن القومي . يبقى تصور الأمكنة المرشحة لهكذا معارك : بولندا ؟ أفريقيا ؟ أفغانستان ؟ كوبا ... أم مرة أخرى ، الوطن العربي ؟

لقد ذهب بايبس في حماسه للخط الصدامي مع موسكو إلى حد يمكن تصويره « باللعب بالنار » ، إذ قال في مقابلة كان لا بد لها أن تثير ضجة عارمة(نشرت مقاطع منها في **الهيرالد تريبيون** في ١٨/٣/١٩٨١) بالنظر لموقعه الرسمي في البيت الأبيض بأن الحرب مع الاتحاد السوفياتي أمر لا يمكن تفاديه إن لم يغيّر الاتحاد السوفياتي نظامه السياسي والاقتصادي . وقال أيضاً أن الانفراج قد مات من زمان ، وأن الذين ما زالوا يدافعون عنه (كالألمان الغربيين) إنما يعبّرون عن ضغط سوفياتي عليهم . لقد بادرت وزارة الخارجية بسرعة إلى نفي أن تكون هذه الآراء معبّرة عن وجهة نظر الادارة ككل ، ولحقها البيت الأبيض في نفي مماثل . لكن بايبس ما زال حيث عيّن .

(٢) أما تعيين **جين كيركباتريك** مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة فهو يعود ، على الأرجح ، إلى مقال كتبته وهي أستاذة في جامعة جورجتاون عن الفارق الأساسي الذي تراه بين النظم الاستبدادية اليمينية و« النظم التوتاليتارية الشيوعية » وعن أسباب تفضيلها للأولى . لقد نقل مقالها إلى ريغان ، وأعجب هذا به ، كما تقول القصة الشائعة ، فاستدعاها ، ودخلت في صلب

حملته قبل أن تصبح في واجهة إدارته . ولا عجب فالأستاذة قدمت من حيث تدري أم لا تدري قاعدة فلسفية إفتقدها ريغان لميله المعلن نحو دعم الأنظمة العسكرية اليمينية(١٨) .

تنطلق مندوبة واشنطن في الأمم المتحدة من مثلين شغلا إلى حد كبير سنوات إدارة كارتر الأربع : إيران ونيكاراغوا . فتحاول تذكير قارئها بأن الشاه وسوموزا ، كانا يشتركان مع قادة آخرين في جشعهما المالي وطبعهما الاستبدادي لكنهما كانا أيضاً ، وهذا برأيها أهم ، « لا معادين للشيوعية فحسب ، بل صديقين حميمين للولايات المتحدة . فكانا يرسلان اولادهما إلى جامعاتنا ، ويصوتان معنا في الأمم المتحدة ، ويدافعان بحماس عن مصالحنا ومواقعنا حتى ولو على حسابهما الشخصي ... وكان لهما أصدقاء اميركان عديدون » . لكن هذا ليس كل شيء . فالمآخذ على تصورات إدارة كارتر عديدة في تعاملها مع الأزمة التي واجهها الرجلان . فكارتر إعتقد أنه يمكن أن يتشكل بديل ديمقراطي للديكتاتور المخلوع ، وأن إستمرار النظام السابق لم يعد ممكناً وأن أي تغيير في الوضع القائم له إنعكاسات إيجابية .

• بكلمة ، ترى الكاتبة أن إنتقال النظم الاستبدادية التقليدية نحو مزيد من الليبرالية أمر دقيق ، وأن الادارة السابقة أساءت فهمه . وهي تذهب بعيداً في تحليلها ، فتعتبر أن قوى التغيير هي بالاجمال اليوم قريبة من الاتحاد السوفياتي . لذلك فإن طرح إدارة كارتر لضرورة « عصرنة » النظم السياسية في العالم الثالث قد أدى عملياً إلى تقديم مساعدة مجانية للاتحاد السوفياتي : « بما ان موسكو هي القوة العدائية والتوسعية اليوم ، فإن المتمردين على الأوضاع القائمة في دول العالم الثالث ، يجدون في الاجمال التشجيع والتسليح لدى الاتحاد السوفياتي . إن التزام الولايات المتحدة « بالتغيير » بصورة مجردة يؤدي عملياً إلى تحالفنا مع عملاء الاتحاد السوفياتي ومع متطرفين لا شعور لديهم بالمسؤولية من امثال آية الله الخميني وياسر عرفات » . المنطق كما نرى متماسك : في عالم اليوم ، الالتزام بالتغيير ، في أي من بقع العالم الثالث ، هو دعم لمواقع الاتحاد السوفياتي ، حتى إثبات العكس .. الذين يعرفون بعض الشيء أوضاع المنطقة من الأميركيين قد يهزأون من نعت كيركبا تريك قائد منظمة التحرير الفلسطينية بالمتطرف الخطير ، ولكن ريغان ، لم يهزأ من قول كهذا ، بل قدم مكافأة وظيفية كبرى لصاحبته .

أين العجب في ذلك حين تكون الكاتبة ترى « إن صرعات المثقفين واستبداد التمايز بين اليسار واليمين تمنع اولئك الأذكياء ، حسني النية من رؤية الحقيقة وهي أن الحكومات التقليدية المتسلّطة هي أقل قمعاً من الديكتاتوريات الثورية ، وانها اكثر قدرة على الانتقال إلى مزيد من الليبرالية وانها أكثر ملاءمة للمصالح الأميركية » ؟ هذه هي تحديداً القاعدة الأيديولوجية المناسبة لموقف أكثر عداء لحركات التحرر ، للمعارضة الوطنية ، للأحزاب التقدمية في طول العالم الثالث وعرضه . من الصعب طبعاً الدفاع هنا عن الأنظمة التي تتبنى مفردات ثورية لاضفاء شرعية ما على القمع الذي تمارسه . إلا أن طرح العكس **كقاعدة** ، نذير بما يمكن أن تكون عليه السياسة الأميركية في العالم الثالث ، وفي هذه المنطقة من العالم إن تبنت أفكار الأستاذة في جورجتاون .

وقد ساهمت كيركباتريك بنفسها بهذا التبني ، نشرها ، قبيل تسلمها لوظيفتها الجديدة

---

(١٨) Jeane Kirkpatrick, «Dictatorships and Double Standards,» **Commentary,** vol.68, (Nov. 1979), no.5, pp.34- 45.

مقالاً تطبيقياً على أميركا اللاتينية لأفكارها العامة[١٩] . ويجد القارىء هنا الأفكار نفسها مع مزيد من التركيز على أن السلطة في العالم الثالث ، إن تدهورت ، فمن الصعب إعادة بنائها ، وهي قاعدة فلسفية جديدة لسياسة الحفاظ على الأنظمة القائمة . لكنها باقترابها من باب السلطة ، تتقدم خطوة أخرى إلى الأمام بتقديم مقترحات خاصة لسياسة خاصة بأميركا اللاتينية ، ولو أن تعميمها على مجمل دول العالم الثالث ، هو تأييد الكاتبة ، أمر ممكن . المقترحات ثلاثة ، وتؤدي جميعاً وعملياً إلى سياسة تدعم السلطات القائمة .

الأول هو الحذر الشديد في تشجيع التغيير في السلطات القائمة من خلال نظرة « واقعية » على البدائل ، وعلى الامكانية الفعلية لتحسين مستوى المعيشة . (مع الاشارة إلى أن التجارب تشير إلى توقع سلبي في الشرطين) . المقترح الثاني هو مزيد من الاهتمام بتأثير التغيير المحتمل على أمن الولايات المتحدة . والنتيجة الطبيعية هنا هو أن أي إنتقال من الولاء إلى عدم الانحياز ، هو في خطورة الانتقال من عدم الانحياز إلى العداء ، لأنه بالضرورة تطور سلبي على أمن الولايات المتحدة أما المقترح الثالث فهو يحمل في تضاعيفه قدراً لا بأس به من العنصرية . فتحت ستار الانتباه إلى خصوصيات كل منطقة من العالم ، تدعو الكاتبة عملياً إلى عدم الإصرار على نقل النظم الديمقراطية الليبرالية إلى دول العالم الثالث ، لكي « يبقى لكل مبدأ سياسي لونه المميز في كل ظرف جغرافي معين » . أمام السيدة كيركباتريك سنوات لتنفيذ هذه المقترحات بنفسها . ولا حاجة لتصور نتائج تحول هذه الأفكار إلى سياسة ،فالقارىء قادر على استنتاجها .

(٣) تعجب كاتب هذه الأسطر وما زال من التسرع الذي شاب عدد من الكتابات العربية حول ريغان ، وكأن للرجل ولادارته مواقف واضحة ، محددة سلفاً من القضايا الدولية المعاصرة . إننا نعتقد على العكس من ذلك أن توصيف ستيفن كلايدمان له أقرب إلى الواقع وقد جاء فيه: «ليس للرئيس ريغان حتى الآن سياسة خارجية خاصة به وهو اكتفى حتى الآن ببعض الأفكار المبهمة حول جعل الولايات المتحدة قوية من جديد ، ورفض معاهدة سالت ـ ٢ وإحلال أخرى محلها . لكن لا احد يعلم ، ولا حتى ريغان نفسه على الأرجح ، كيف سيدير العلاقات الأميركية السوفياتية ، أو معضلة الشرق الأوسط ، أو الموقف من الصين ... إنه يفتقد نقطة إنطلاق واضحة من جانب وهو ، من آخر ، هدف لقصف مستمر من المشورات المتناقضة »[٢٠] .

إن هذا الوصف المنشور في المرحلة الانتقالية بين الانتخاب وتسلّم السلطة يبدو لنا صحيحاً حتى اليوم وقد أكدته بالفعل الأشهر الأولى من الادارة الحالية . ولا يمكن الاعتقاد البته أن مجرد أمانة ريغان للذين انتخبوه يشكل لذاته برنامجاً واضحاً في السياسة الخارجية . لقد قلنا فيما سبق صعوبة التوفيق بين التيارين الفكريين الأساسيين في أوساط الادارة الحالية . فإن دعى الأول إلى وقف التعامل مع الصين ، اعتبر الثاني ذلك ، ورقة رابحة . وإن دعى الأول للتركيز على إسرائيل وعلى عداء العرب لها لم يهتم الثاني إلا بالخليج وكيفية إعادة السيطرة عليه . زد على ذلك أن الرئيس الحالي لا يملك بداية أجوبة حتى في إرادة ناخبيه . من هنا صحة التحليل القائل : « إن الأميركيين الذين مالوا إلى اليمين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لا يتفقون بتاتاً مع برامج اليمين

---

(١٩) Kirkpatrick «U.S. Security and Latin America» **Commentary**, vol. 71 (January 1981), no.1, pp.29-40

(٢٠) انترناشيونال هيرالد تريبيون (ا.هـ.ت.) ، ١٩٨٠/١٢/١ .

الجديد أو مع الأكثرية الأخلاقية . لم يدعم هؤلاء الأميركيون حلولاً سياسية محددة . لقد أرادوا فقط أن تكون لبلدهم حكومة قريبة من مزاجهم الحالي : أميركا أكثر نفوذاً في العالم ، وعلى الصعيد الداخلي ، حملة جادة ضد التضخم تدعم الصناعة الأميركية »(٢١) .

بدأ الجنرال هيغ مثلاً وظيفته بحملة قاسية على التدخل السوفياتي في السلفادور ، وعلى « الارهابيين الذين يقتلون الناس بالمئات في هذا البلد » . لا بد أنه كان يرى الأمر بسيطاً وموضع نجاح سهل للادارة الجديدة . لكنه ما لبث أن تراجع بنفسه أمام تلكؤ البيت الأبيض في دعمه وأمام بروز عدد من الحقائق المزعجة ومنها أن قوات الأمن هي المسؤولة الأولى عن قتل المئات ، وأنه إن كان من تدخل في أميركا الوسطى فمصدره منذ عشرات السنين الولايات المتحدة نفسها .

في مجال الدفاع ، ليس الابهام أقل كثافة . فبالرغم من تركيز الحملة الانتخابية المستمر حول تقوية القدرات العسكرية لم يغب التخبط . مما حمل كاتب إفتتاحيات **الهيرالد تريبيون** ، ولا يمكن على الاطلاق اعتباره من اعداء الادارة الجديدة ، إلى المطالبة بمواقف واضحة : « لقد آن الأوان للرئيس لشرح سياسته الأمنية بكلمات أكثر دقة . إن التعابير المبهمة حول طبيعة الصراع الدولي لم تعد كافية . لقد حان الوقت لكي يترافق النشاط الحالي بشرح مفصّل للقرارات التي اتخذت »(٢٢) .

ويسود الانطباع منذ فترة بأن الادارة الحالية تكرر بدورها ، ما كان ريغان يراه عيب الادارة السابقة الأساسي : التخبط والتراجع والتناقض في مجال السياسة الخارجية . بعد شهرين من بدء الادارة عملها ، كتب معلّق آخر في **النيويورك تايمس** إفتتاحية بالاتجاه نفسه : « لقد قدمت للكونغرس ميزانية دفاعية جديدة وبدأت الدراسات حول بناء أسلحة جديدة بينما بقيت التساؤلات الأساسية في السياسة الخارجية دون أجوبة وكأن القناعة السائدة هي في أنه يتوجب على الولايات المتحدة إعادة بناء قوتها ثم التساؤل عن أهداف استعمالها المحتملة » . أما الفلسفة التي قامت عليها هذه المبادرات الأولى فقد شبهت عن حق بشراء ربة البيت لقدر هائل من المواد الغذائية دون برنامج مسبق لاستعمالها . وقد حاول وزير الدفاع إعطاء طابع نظري لهذا الاتجاه في تقديمه لتلك الميزانية بهذه الكلمات : « إن المبادرات العدوانية من قبل الاتحاد السوفياتي ليست موجهة إلى نقاط القوة القصوى لدى الولايات المتحدة . لذا ليس علينا أن ننفذ سياسة دفاعية تتنبأ بردود محددة على تلك الأعمال بل اتباع إستراتيجية قادرة على الاستفادة من مجمل نقاط الضعف السوفياتية »(٢٤) .

أما فيليب غيالين ، معلق **الواشنطن بوست**، فقد اعتبر أنه من الممكن ، إزاء تناقضات الادارة الجديدة وتخبطها الكلام عن « انعدام كفاءة وتخبط لدرجة لا ينفع معها دواء »(٢٥) . وقد حفلت الأشهر الأولى فعلاً بأشكال من هذا التخبط . فهذا وزير البحرية يؤكد أن الولايات المتحدة قادرة قانونياً على التحلل من اتفاقيتي سالت وهذا وزير الخارجية يؤكد أن هذه الأطروحة لا تمثل وجهة نظر الادارة . هذا وزير الدفاع يدعو إلى تقوية الرؤوس النووية التي على الصواريخ

---

(٢١) S.M. Lipset and E. Raab, «The Election and The Evangelicals» **Commentary**, vol.71, (March 1981), no.3, p.31.

(٢٢) أنظر : مقالة انتوني لويس ، ا.هـ.ت. ، ١٩٨١/٣/٩ .

(٢٣) ا هـ. ت. ، ١٩٨١/٣/١٠ .

(٢٤) إ.هـ.ت. ، ١٩٨١/٣/١٨ .

(٢٥) إ.هـ.ت. ، ١٩٨١/٣/١٩ .

الأميركية في أوروبا وهذا وزير الخارجية يؤكد أن هذه الدعوة لا تمثل قراراً نهائياً . هذا وزير الخارجية يشن حملة على ثوار السلفادور ويهدد بضرب كوبا ، وناطق رسمي بإسم الوزارة يثير ضحك الصحفيين حين اتهمهم بأنهم اهتموا أكثر من اللازم بهذا التهديد . ثم أتت قضية تصريحات بايبس التي تحدثنا عنها فيما سبق وتلتها تصريحات لريتشارد ألن ما لبث البيت الأبيض أن نفاها .

وقد استمر هذا التخبط منذ ذلك الحين وما لبث أن إزداد حدة مع إشتداد الخلافات على السلطة في محيط رئيس هرم لا يتلكأ في السماح لمساعديه باتخاذ القرارات الهامة . فبمواجهة وزير الخارجية الطموح (والذي كان يعمل ليكون رئيساً لسنة خلت) شجع البيت الأبيض نائب الرئيس جورج بوش على مزيد من النشاط في مجال السياسة الخارجية ، واتخذ وزير الدفاع عدداً من المواقف كان المرء ينتظرها من الجنرال هيغ ، كما دخل إلى الخط وزير البحرية وطبعاً مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي وعدد من مساعديه . ويسود إنطباع حاد بأن الصراع على الصلاحيات سوف يسوم بحدة إدارة ليس لها تصور استراتيجي واضح ويرئسها رجل تعدى في منتصف أيار ١٩٨١ الرقم القياسي في شيخوخة رئيس الولايات المتحدة .

كلهم يريدون الوقوف بوجه الاتحاد السوفياتي . كيف ؟ في أول مؤتمر صحفي عقده ريغان بعد إنتخابه قال أنه يربط مفاوضات نزع السلاح بالممارسات السوفياتية العدائية لكنه رفض القول إن كان ذلك يعني بولندا أم افغانستان أم البلدين معاً . وما زال السؤال قائماً أكثر من نصف سنة منذ ذلك التصريح. لكن هذا لم يكن إلا مثلاً. ولنترك المجال لمعلق **الواشنطن بوست** لاعطاء مثل آخر : « أدخلت الادارة الاميركية نفسها في تناقض جديد حول التعامل مع الاتحاد السوفياتي . فالرئيس يقول أن الشيوعيين خرجوا للسيطرة على العالم وأن أي إتفاق معهم لا يساوي ثمن الورق المكتوب عليه . من جانب آخر ، يقول وزير الخارجية أنه يتوجب على السوفيات الموافقة حول قواعد للتصرف في النظام العالمي قبل أن تدخل الولايات المتحدة في تفاوض معهم . فإن وافقوا ، فواشنطن مستعدة للتفاوض »[٢٦] .

وبلغ التناقض حده الأقصى في موضوع المفاوضات حول الحد من الأسلحة . ففي التاسع من آذار ، وبمناسبة استقباله لوزير خارجية ألمانيا الغربية ، أكد الجنرال هيغ أن واشنطن مستعدة للسير قدماً وبسرعة في مفاوضات مع موسكو حول الأسلحة النووية في أوروبا وأضاف : « إن المشكلة اليوم هي في تسريع المشاورات مع حلفائنا وتحديد مكان وزمان المفاوضات » . بعد خمسة أسابيع من ذلك قام وزير الدفاع ليؤكد بحماس أن ليس من مفاوضات قبل « أن يقوم الاتحاد السوفياتي بسحب الحوالي ٢٠ فرقة عسكرية المحيطة حالياً ببولندا » . فما كان من وزير الخارجية إلا أن لاحظ « ان هذا النوع من الانذارات يؤثر سلبياً على صنع القرار الأميركي » . بعدها بأيام كان هيغ يؤكد أن الاعلان عن بدء المفاوضات سوف يتم في القريب العاجل وهكذا دواليك .

هل أن سياسة ريغان الأفريقية أوضح ؟ لا فالرئيس اكد دعمه لجنوب أفريقيا ثم لأفريقيا السوداء . ووزير الخارجية قال إنه لا يريد التعامل مع أنظمة أفريقيا الماركسية ثم اعتبر بنفسه أنه كان مبالغاً في تقييمه . ورفعت القيود عن دعم الحركات التمردية في أنغولا لكن وزارة الخارجية لم تستطع التأكيد على أن الهدف من ذلك هو دعم هذه الحركات عملياً . أما الموقف من ناميبيا

---

(٢٦) إ.هـ.ت. ١٨/٢/١٩٨١ .

فقد تماوج خلال الأسبوع الواحد بين تأييد سياسة جنوب أفريقيا والتلميح إلى إمكانية إتفاق مع حركة سوابو التي تناضل ضدها .

أما فيما يخص منطقتنا من العالم ، فلن نطيل الكلام ، إذ هناك من يعالج الموضوع مفصلاً في هذا العدد . لكن التناقض والتخبط هنا أيضاً سيدا الموقف بدءاً بتصريحات السناتور برسي في موسكو وانتهاء بسلسلة من التصريحات العدائية جداً في واشنطن . من يستطيع التأكيد على ماهية السياسة الأميركية الفعلية في مواضيع كتسليح السعودية ، والحرب في لبنان ، والخليج ، والخلافات بين مصر وليبيا إلخ ؟ يمكن تصور التوجه العام ، طبعاً . ولكن ما هي حدود التدخل ؟ ما هي الأهداف العملياتية للتدخل ؟ ما هو الثمن الذي ترى الادارة الحالية نفسها مستعدة لدفعه لقاء تحالفات عربية ؟

إن هذا التأرجح والتناقض (أمثلة حديثة عنه في موضوع ناميبيا ، وبيع طائرات أواكس للسعودية ، واستعداد واشنطن لتسليح الدول الحليفة في أميركا اللاتينية الخ ...) هما ، برأينا نتيجة لعدد من العناصر ، ليس التنافر بين التيارين الفكريين اللذين اعطينا نموذجاً عنهما ، بأقلها أهمية . وقد تعقدت هذه الأمور إلى حد كبير بخلافات شخصية حادة بين عدد من المحيطين بالرئيس الجديد ، خاصة بين وزيري الدفاع والخارجية ، ونائب الرئيس ، ومستشاره للأمن القومي . إن الأشهر الأربعة التي انقضت على تسلم الادارة لمهماتها غير كافية البتة على إطلاق حكم على خيارات الادارة الحالية النهائية ، وقد بدا للمراقب أنها أوضح في المجال الداخلي (ضرائب ، ضمان إجتماعي ، تدخل الدولة في الاقتصاد) منه في السياسة الخارجية . وما زلنا ، ونحن نكتب هذه الكلمات ، ننتظر الخطاب الأساسي في السياسة الخارجية الذي لمح إليه أكثر من مرة دون جدوى والشبيه بخطاب كارتر الشهير في أيار ١٩٧٧ في جامعة نوتردام . وقد يكون مرد التأخير في إلقائه ، حجم الخلافات الشخصية والموضوعية التي لم تحل بعد .

(٤) غير أن مؤشرات قليلة يمكن استحضارها في الذهن لتصور هذه الخيارات . يعتقد كاتب هذه السطور أنه من الواقعي إنتظار الأسوأ من الادارة الأميركية الحالية . إن التيارين الأساسيين في مجال الفكر الاستراتيجي تربطهما على الأقل ، النظرة الشمولية الواحدة إلى العالم . لقد انهزم مع كارتر أولئك الذين حاولوا النظر إلى خصوصية الأوضاع الاقليمية في العالم[٢٧] ، وانهزم معه من حاول ، دون جدوى ، عدم إلصاق تهمة العمالة للاتحاد السوفياتي ، بوطنيي العالم الثالث . ويجمع التيارين أيضاً إهمام كابوسي بمنطقتنا لمزيج من الاعتبارات : منها تمسك القادة البارزين في كل منهما بإسرائيل إن لأسباب جيوإستراتيجية (تاكر ، كيركباتريك) أو لاعتبارات جيوإستراتيجية ودينية معاً (بودورتز، لاكير...)، ومنها الرغبة المشتركة بإعادة تثبيت الهيمنة الأميركية على الخليج ونفطه ، وعداء شبه بيولوجي لمنظمة أوبيك ودولها .

لقد خضع ملء الوظائف العليا في الادارة الحالية إلى القواعد المعروفة في هذه الحالة : تمثيل قطاعات مختلفة من الحزب الفائز بالانتخابات ، محاولة توسيع الرقعة الشعبية ، إعطاء ضمانات للفئات التي ساهمت بالفوز ، مكافأة عدد من المساعدين الأساسيين خلال الحملة الانتخابية

---

(٢٧) لمزيد من المعلومات عن التنافر بين التيارين الشمولي والاقليميوي انظر:
Malcoln Kerr, **America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future,** IPS papers no.14 (Beirut: IPS , 1980).

الخ ... ، إلا أن النتيجة النهائية للتعيينات هي ، على الأقل ، مثيرة للقلق .

لن ندخل هنا في التفاصيل[٢٨] . إن بعضاً من الأمثلة كفيل باعطاء فكرة ولو أولية في هذا الموضوع . لقد عينت جين كيركباتريك ، وقد اعطينا فيما سبق صورة عن آرائها ، مندوبة واشنطن في الأمم المتحدة ، وهو منصب مهم في الولايات المتحدة ، له أبعاد سياسية كبيرة (من الذين عينوا فيه أدلاي ستيفنسون ، وشارلز يوست ، وباتريك موينهان وأندرو يونغ ، وكل هؤلاء شخصيات سياسية ، لا ديبلوماسيين محترفين) . ومن التقاليد أن يكون لهذا المندوب إهتمام خاص ومباشر بدول العالم الثالث . وقد عين ، في وزارة الخارجية أيضاً ، مسؤولاً عن قضية حقوق الانسان ، شخص تميز بارتداده العنيف والمتشنج خلال السنوات الماضية من الليبرالية ، إلى أيديولوجيا شديدة المحافظة[٢٩] . وقد تميز مثلا بدفاعه المستميت عن شاه إيران . أما وكالة الحد من التسلح فقد عين يوجين روستو على رأسها ، وهو من بقايا التدخليين العنيفين في فيتنام . وقد دخل روستو قبل سنتين في جمعية اسمها « لجنة الخطر الراهن » ، تتبنى أفكار بودورتز التي عرضناها وتحاول بثها وهي تتميز بعداء شديد للأفكار الاشتراكية والليبرالية ولحركات التحرر وتدعو إلى سياسة تسلح نشطة . أما المسؤول عن قضايا الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي (وهو منصب أحتله لفترة هارولد ساوندرز ، صاحب تقرير بروكينغر الشهير عن الفلسطينيين) فليس إلّا جفري كمب ، وهو محلل جيو إستراتيجي يعتبر عن حق من غلاة الحرب الباردة ومن الذين يعتبرون إسرائيل كنزاً إستراتيجياً ثميناً للدفاع عن مصالح واشنطن في الشرق الأوسط ...

لم تكن هذه إلا أمثلة . إلا إن دراسة أولية لمجمل التعيينات ، تشير إلى نسبة كبيرة جداً من الشخصيات المتميزة بأيديولوجية الحرب الباردة ، باثنين من عناصرها الأساسية على الأقل : عداء عنيف للاتحاد السوفياتي ، موقف حاد من دعم إسرائيل . ويمكن القول ، للوهلة الأولى ، إن الصف الثاني من المسؤولين (معاونو وزراء،مدراء مناطق ، مدراء وكالات ...) يفتقد (باستثناء واحد ، هو السفير الأميركي السابق في الأردن) لمن له معرفة مباشرة بالمنطقة ، ومواقف معتدلة في الصراع العربي الاسرائيلي . أما في صف الوزراء ، فالوضع يبدو أفضل قليلاً لتلك البلدان العربية التي هي صديقة تقليدياً للولايات المتحدة ، خصوصاً في وزارة الدفاع . لكن الوضع في غاية السوء ، من وجهة نظر عربية ، كما يبدو حالياً ، في مجلس الأمن القومي . (ومن حسن الحظ هنا ميل الادارة الحالية لتقليل أهمية هذا المجلس) .

لكن المسألة ليست بهذه البساطة ، وليس تغيير شخص هو الذي سوف ينقل الادارة إلى مرحلة أخرى . المسألة هي في وجود إتجاه أيديولوجي شاركت الادارة الحالية في صنعه منذ أكثر

---

(٢٨) لمن هو مهتم بالموضوع ، المرجع حتى الان هي الصحف والمجلات الواسعة الانتشار والتي تعطي منذ مطلع ١٩٨١ معلومات مسهبة عن المرشحين للوظائف الرئيسية . وقد يكون أفضل تلخيص لمجمل هذه التعيينات في مجالات السياسة الخارجية في: **The Middle East**, May 1981, pp.10- 14.

(٢٩) ولا تخطىء **تايم** ، ١٩٨١/٦/١ ، بالقول أن « مايميز لوفيفر هو اعتقاده أن حقوق الانسان يجب الا تقلق صانعي القرار في السياسة الخارجية الاميركية » . ويبدو أن الرجل يمثل أقصى ما في اليمين الجديد من آراء . لدرجة ان المجلة المذكورة تنبأت بأنه قد يكون أول موظف يعينه ريغان ويرفض مجلس الشيوخ تثبيته ، بالرغم من الجو الحالي ، ومن فوز الجمهوريين بالأغلبية في هذا المجلس . ولقد صح هذا التنبؤ فأقصي من منصبه في مطلع حزيران/يونيو برغم تمسك الرئيس به حتى اليوم الأخير ولقد لعب شارلز برسي (جمهوري)رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ دورا مهما في اقالته .

من عقد ، وهي الآن مستفيدة منه ، وإلى حد ما بحاجة إليه . إن دراسات الرأي العام تشير بوضوح إلى هذا الأمر(٣٠). لكن من يحلل هذه الدراسات هو، أيضا أول من يؤكد وجود التنافر بين التيارين الأساسيين المكونين لهذا الاتجاه . يقول أحدهم مثلاً : « إننا نحتاج لعدد من السنوات قبل أن نتمكن من تقدير نتائج التنافر بين الوكالة الشعبية التي فاز بها ريغان والضغوط الجيوسياسية في العالم المعاصر »(٣١) . أما نحن ، فلسنا بحاجة لكل تلك السنوات ، لكي نقلق ونحذر ، ونبحث عن شروط الرد □

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

القومية العربية والإسلام

بحوث ومناقشات ووقائع الندوة
الفكرية التي قام بها
مركز دراسات الوحدة العربية

---

(٣٠) آخر استطلاع للرأي العام تمكنا من الاطلاع عليه أجري في منتصف أيار/ مايو ١٩٨١ ونشرته مجلة **تايم** ، ١٩٨١/٦/١ . لكن هذا الاستطلاع يؤكد مرة أخرى ، أن التيار الايديولوجي له امتدادات في المجال الخارجي ، أضعف بكثير منه في الأمور الداخلية ، حيث التنافس بين أيديولوجيين وجيوإستراتيجيين منعدم . ظهر مثلا أن ٦٥ بالمائة من الاميركيين مع إعادة فتح محادثات سالت ، و٤٧ بالمائة ضد إرسال خبراء عسكريين إلى السلفادور .

(٣١) D. Yaukelovich and L. Kagan , «Assertive America,» **Foreign Affairs,** vol.59 (Spring 1981), no.30 **:America and the World, 1980,** p. 710.